



تأثيرات الأزمة السورية في صراع منظومات التحالف الاستخباراتي

خلال الفترة يناير - نوفمبر 2017

دراسات وبحوث



أ- المنظومة الروسية

تقوم علاقة وثيقة بين أجهزة الاستخبارات الروسية وحلفائها الإيرانيين، حيث تحدث مستشار قائد الحرس الثوري الجنرال يحيى رحيم صفوي عن تفاصيل التعاون الاستخباراتي، وأقر بوجود تعاون بين الأجهزة التابعة للنظام وللحرس الثوري وللقوات الروسية التي تمد القوات البرية بالتعليمات الأمنية والاستخباراتية، مؤكداً أنه لم يكن من الممكن تقديم الميليشيات المؤيدة للنظام دون الإسناد المعلوماتي الذي حصلت عليه هذه القوات من استخبارات سلاح الجو الروسي.

ويتضمن التعاون بين الأجهزة الروسية والإيرانية تحديد القيادات الميدانية للمعارضة واستهدافهم في حملة اغتيالات وذلك بالاعتماد على أجهزة متطورة وتقنيات عالية لمساعدة قوات النظام على التقدم في المناطق الإستراتيجية، حيث تؤكد مصادر مطلعة أن النظام لا علاقة له بعمليات الاغتيال بشكل مباشر، بل هناك تشكيل عسكري روسي مختص بالتفجيرات والاغتيالات يتواجد وينشط في السويداء، وهو من يقف وراء عمليات التفجير، فيما تقتصر مهمة قوات النظام السوري على زرع العبوات المتفجرة في المكان الذي تحدده المجموعة الروسية.

وعلى الصعيد نفسه؛ يشرف رئيس جهاز الأمن الوطني التركي حقان فيدان على تعزيز علاقة التعاون مع الاستخبارات الإيرانية للتنسيق الأمني بين البلدين، حيث تشكل معارضة المد الكردي نقطة التقاء يمكن البناء عليها لتعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف فيما يتعلق بالملف السوري، وتوحي تلك الاتصالات بوجود توجهات لإعادة فرز في التحالفات الإقليمية لمنع قيام تفاهم عسكري أمريكي-روسي على حساب دول المنطقة التي لا تخفي تدميرها من سياسة واشنطن تجاهها.

كما يعمل الروس على تعزيز التعاون الاستخباراتي مع تركيا وإيران من خلال لجنة للتعاون العسكري والاستخباري، الأمر الذي يتيح لهم مجال القيام بدور إقليمي مهم مستفيدين من السخط التركي والإيراني من سياسات الولايات المتحدة الداعمة لوحدة حماية الشعب الكردية في سوريا.

ويبدو أن روسيا قد نجحت من خلال هذا التعاون في تغيير موقف تركيا تجاه الأسد، وأقنعتها بالموافقة على بقاءه بشكل مؤقت إلى أن تجرى الانتخابات الرئاسية المقبلة، حيث أعلن رئيس الحكومة التركية، بن علي يلدريم، أن الأسد لاعب هام في الأزمة السورية، وأن تركيا مستعدة للموافقة على استمرار بقاءه بشكل مؤقت وأنه "يجب على تركيا وسوريا فتح صفحة جديدة في العلاقات".

ووفقاً لتقارير أمنية مطلعة فإن إيران هي اللاعب الأكبر في هذه المنظومة الجديدة، حيث عملت من وراء الكواليس للمصالحة بين تركيا وروسيا، كما نجحت في تشكيل جبهة تضم تركيا وروسيا لقيادة الخطوات السياسية لحل الصراع فيما يتناسب مع مصالحها.

وكان وزير الخارجية التركية مولود جاويش قد زار موسكو لتوقيع مشروع غير معلن يهدف إلى تعزيز التعاون في مجال الاستخبارات العسكرية، وذلك في أعقاب اتصالات ولقاءات مكثفة بين مسؤولين في جهاز الاستخبارات التركية (MIT) والروسية (GRU) لتعزيز التعاون الأمني بين البلدين.

وتلقى مشروع التعاون بين الجهازين دفعة قوية حين حصل جهاز الاستخبارات التركية من نظرائه الروس على معلومات في 19 ديسمبر 2016 عن مخطط لتنفيذ عملية "إرهابية" في أنقرة أو إسطنبول خلال الاحتفالات برأس السنة الميلادية، مما دفع بالأمن التركي لتنفيذ عملية واسعة أسفرت عن اعتقال 63 مشتبهاً بانتمائهم لتنظيم "داعش" في كل من: إسطنبول وأنقرة وإزمير وهاتاي وأضنة وميرسين، لكن ذلك لم يمنع من تنفيذ العملية التي كان مخططاً لها. الأمر الذي أثار قلق أجهزة الاستخبارات الغربية من وجود اختراق روسي للعديد من الدول الأوروبية وخشيتها من عودة شبح الاستخبارات السوفييتية "كي جي بي" عبر إنشاء منظومة تعاون نشطة مع الاستخبارات التركية.

وأدى هذا التعاون إلى احتدام الصراع بين هذه المنظومة من جهة، والاستخبارات الإسرائيلية من جهة ثانية، حيث تتحدث مصادر عسكرية مطلعة عن صراع خفي بين موسكو وتل أبيب في مجال اعتراض الطائرات غير المأهولة، حيث حاول الإسرائيليون إسقاط طائرة دون طيار عبرت الجولان في شهر يوليو الماضي، وعقب اتصال هاتفي بين نتنياهو وبوتين اعترف الأخير أن الطائرة الآلية كانت روسية وأنها خرقت المجال الجوي الإسرائيلي نتيجة خطأ بشري، وقد تسبب هذا الحادث بقلق بالغ لدى الجانب الإسرائيلي

لأن الجيش الإسرائيلي فشل ثلاث مرات في إسقاط الطائرة، وذلك من خلال إطلاق صاروخي باتريوت وصاروخ جو-جو من إحدى المقاتلات الإسرائيلية دون إصابة الهدف.

ولا يُعرف على وجه الدقة إن كان فشل سلاح الجو الإسرائيلي ناتج عن عدم كفاءة العاملين فيه، أم أن الروس قد طوروا تقنيات سرية خلاقة مكنت طائراتهم غير المأهولة من تجنب المضادات الجوية، إلا أن الروس أصيبوا بانتكاسة إثر قيام إسرائيل بشن غارة بالقرب من مطار "تي فور" وذلك وفقاً لاتفاقية بين موسكو وتل أبيب تنص على عدم وقوف أي طرف في وجه الآخر حين القيام بعمليات في الأجواء السورية، و تم وضع خط ساخن بين الطرفين حين حصول خروقات لتلك الاتفاقية نتيجة الحوادث وسوء الفهم.

وفي 17 مارس خرجت شحنة إيرانية من قاعدة "تي فور" متجهة لأحد مواقع "حزب الله" بالقرب من الحدود السورية اللبنانية، وعلى متنها معدات إلكترونية متطورة، سرعان ما التقطتها الرادارات الإسرائيلية واستهدفتها في مناطق تعتبر خارج نطاق تحليق طائراتها، ولذلك فقد صعق النظام السوري والإيرانيون والروس من الغارة الإسرائيلية، واستغرقت صدمتهم بعض الوقت ليستجمعوا قواهم ويفعلوا البطاريات السورية المضادة للطائرات، لكن مقاتلات "إف-15" الإسرائيلية كانت قد قفلت راجعة على بعد 400 كم من مطار "تي فور"، وحالما أدرك ضباط الدفاع الجوي الإسرائيلي وجود صاروخ SA-22 يقوم بملاحقة طائراتهم؛ أطلقوا صاروخ "أرو" الذي أسقط الصاروخ الروسي، الأمر الذي تسبب بإحراج وانتكاسة لسلاح الجو الروسي الذي فشل في التصدي للهجوم الإسرائيلي، وتم إسقاط مضاداته من قبل صاروخ "أرو".

وفي 19 مارس أعلن "حزب الله" اللبناني أن مضادات النظام أسقطت طائرة إسرائيلية آلية صغيرة من طراز "سكايلارك" في القنيطرة، لكن الإسرائيليين ادعوا أنها سقطت نتيجة خطأ فني، مما أفسد جهود التهدة التي رعتها موسكو عقب الحادثة التي وقعت قبل ذلك بيومين.

ويبدو أن العملية الإسرائيلية تأتي كرسالة إلى طهران التي تعمل على توسيع نفوذها على طول منطقة القلمون السورية امتداداً إلى أرياف دمشق الغربية والجنوبية مما يضعها على تماس مباشر مع الحدود الإسرائيلية الممتدة إلى منطقة جبل الشيخ والجولان السوري المحتل منذ عدة عقود، حيث ترغب إسرائيل في رسم حدود واضحة مع الإيرانيين نتيجة ما لمستته من تهاون من قبل واشنطن.

ب- المنظومة "الشرق أوسطية"

في مواجهة المنظومة الاستخباراتية الروسية-الإيرانية-التركية النشطة؛ تعمل تل أبيب على تعزيز تحالفاتها الإقليمية والدولية حيث يسود الاعتقاد لدى المسؤولين الإسرائيليين بضرورة التخلي عن سياسة النأي بالنفس والمبادرة إلى ممارسة دور أكثر فاعلية على الأرض.

وكانت تقديرات سابقة للأمن القومي الإسرائيلي قد ذهبت إلى عدم وجود خطر حقيقي يهدد إسرائيل وجيشها على مدى السنوات القادمة، لكن الأمر تغير بصورة كبيرة في غضون الأسابيع الماضية؛ فبالإضافة إلى قلق تل أبيب من برامج إيران الصاروخية المتطورة، يسود الشعور بظهور مهددات وجودية تتمثل في سيطرة إيران على نقاط كركوك وقدرتها على حرمان إسرائيل من موارد النفط، بالإضافة إلى تمكين النظام من السيطرة على البوكمال حيث عبرت الميلشيات الشيعية الموالية لإيران مدينة القائم بالعراق وانتشرت في سوريا، مما يندرج بتعزز محور طهران-بغداد-دمشق-بيروت في مواجهتها.

ووفقاً لمصادر أمنية مطلعة فإن القيادة العليا للجيش الإسرائيلي قد توصلت في الأيام الماضية إلى نتيجة مفادها أن أداء جهاز الاستخبارات العسكري الإسرائيلي "أمان" قد نجح على الصعيد التكتيكي، لكنه أخفق في مهمة التقييم الاستراتيجي للأزمة السورية وتداعياتها.

وتعتبر إدارة الاستخبارات العسكرية المكون الأكبر للمجمع الاستخباراتي الإسرائيلي وتعمل جنباً إلى جنب "موساد" و"شين بيت"، وتضم وحدتي: "8200" (حرب الشبكات والإشارة)، و"سيريت متكال" (المهام الخاصة والتحريرات)، وينخرط قائد "أمان" إلى حد كبير في وضع السياسات واتخاذ القرارات الاستخباراتية على أعلى المستويات.

وتعاقب على رئاسة الجهاز خلال السنوات السبعة الماضية ضابطين عسكريين هما:

- الجنرال أفيش كوشافي (53 عاماً) النائب الحالي لرئيس الأركان، والذي ترأس "أمان" منذ نوفمبر 2010 حتى عام 2014، حيث تابع المراحل الأولى لاندلاع الثورة السورية، وتم تعيينه عقب ذلك قائداً للجبهة الشمالية، حيث أصبح في موقع قريب من دائرة الصراع.

- الجنرال هيرزل هلافي (49 عاماً) تولى قيادة "أمان" عام 2014، وكان قد تولى قبل ذلك عدة مهام خاصة منها؛ قيادة لواء المظليين، حيث اكتسب خبرات قتالية في معارك قطاع غزة، كما تولى بين عامي 2011 و2013 قيادة فرقة الجليل التي تتولى حماية إسرائيل شمالاً من هجمات "حزب الله"، كما أمضى 3 سنوات في الاستخبارات العسكرية قائداً للجبهة الجنوبية.

وتشير المصادر إلى أن قادة جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يقومون بمهمة التقييم السري السنوي للأمن القومي ليتم وضع هذه التقييمات أمام الحكومة في جلسات مغلقة، يقدمون من خلالها إرشادات لوضع السياسات الأمنية والعسكرية والموازنة.

ويسود السخط في أوساط الحكومة الإسرائيلية من إخفاقات الجهاز الذي تضمنت تقاريره معلومات مضللة عن الوضع في سوريا، حيث فشل الجهاز في اكتشاف اللعبة الإيرانية في سوريا حينما توقع قرب انهيار نظام بشار الأسد بعد تفهقر "حزب الله"، دون أن يدرك أن إيران تعمل على فتح ممر بري إلى البحر المتوسط، وأنها في الوقت نفسه تعمل على تجديد كادر "حزب الله" وتحويله من قوة ميليشياوية إلى جيش محارب يخوض المعارك ويكتسب خبرات قتالية من خلال القتال إلى جانب جيوش كبرى، مثل روسيا وإيران، على بعد مئات الكيلومترات من لبنان وصولاً إلى العراق والحدود مع الأردن، حيث تم تدريبه خلال الأشهر الماضية على تنسيق تبادل المعلومات مع القوات الجوية الروسية، وطور ذراعاً خاصاً به من الطائرات غير المأهولة لأغراض الاستطلاع والهجوم، وعزز وضعه عبر إنشاء ممرات يتزود من خلالها، عبر سوريا، بأسلحة متطورة من روسيا وإيران.

وفي محاولة لتلافي إخفاقاتها الأمنية؛ تعمل تل أبيب على تشكيل ائتلاف إقليمي واسع النطاق يساعدها في صراعها ضد تسلل إيران لسوريا، حيث كشفت مصادر عبرية أن مسؤولين إسرائيليين توجهوا لعدة بلدان عربية وخليجية، للتباحث بشأن التعاون في مواجهة إيران.

وفي ظل تراخي موقف الولايات المتحدة إزاء الجهود الروسية لتعزيز النفوذ الإيراني في سوريا؛ يرغب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في ضم دول عربية مؤثرة في الجهود التي يبذلها لثني واشنطن وموسكو عن خطتهما والحد من التوغل الإيراني في سوريا.

وأكد الخبير الأمني الإسرائيلي تسفي برئيل (20 أغسطس 2017) أن انضمام مصر كلاعب جديد ومفاجئ إلى الساحة السورية، قد تم بتنسيق مع السعودية وروسيا، مؤكداً أن

تدخل مصر أمر هام كشريك لإسرائيل في الحرب ضد "الإرهاب"، وكشف عن جهود بذلها وفد الموساد في زيارته لواشنطن منتصف شهر أغسطس الماضي لإقناع الدول العظمى بدور أكثر فاعلية لمصر في الشأن السوري، حيث ترغب تل أبيب في شريك عربي آخر بالإضافة إلى الأردن التي تتفهم المصالح الإسرائيلية بصورة واضحة.

ورأى برئيل أن الشراكة مع مصر هي نتيجة عملية سياسية متعرجة بدأت منذ انقلاب عبد الفتاح السيسي، الذي أعلن مرات كثيرة أن مصر "تدعم الجيوش الوطنية من أجل حل الصراعات في المنطقة والحفاظ على الأمن".

وعلى الصعيد نفسه؛ أكد موقع "ديبكا" الأمني (25 أغسطس) أن صهر الرئيس الأمريكي جارد كوشنر قد عمل في جولته الشرق أوسطية على تعزيز التعاون السعودي-الإماراتي-المصري في معالجة قضايا المنطقة، بما في ذلك "مكافحة الإرهاب"، ودفع الفلسطينيين للتوصل إلى اتفاق سلام شامل مع إسرائيل،

وتحدث تقرير نشره موقع "ديبكا" عن تطور سريع في مفاوضات إيجاد أول إطار عمل رسمي لمجلس العلاقات السعودي-الخليجي مع إسرائيل من خلال مبادرة صهر الرئيس ترامب وكبير مستشاريه لعملية السلام في الشرق الأوسط جارد كوشنر. وأكد التقرير إبرام اتفاق غير معلن بين مسؤولين خليجيين وإسرائيليين يتضمن إنشاء قسم لدى مكتب الشؤون الأمنية لمجلس التعاون يهدف للتواصل مع إسرائيل وتقديم إطار عمل فعال لتبادل المعلومات الاستخباراتية وتقنيات تطوير الدفاع الصاروخي وتنسيق استراتيجيات حرب الشبكات ومكافحة الإرهاب.

وجذب التطور الذي شهده مسار العلاقات الخليجية الإسرائيلية الانتباه لدى العواصم العربية الأخرى بمن فيها عمان والقاهرة حول منافع توسيع المجلس وجعله ما يشبه حلف الناتو للشرق الأوسط وذلك من خلال إضافة إسرائيل والمزيد من الدول العربية من خارج المجلس.

وكان وزير الدفاع الأمريكي، ماتيس، قد أكد خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره أفيغدور ليرمان، أن: "تحالفنا مع إسرائيل هو حجر الزاوية في هيكلية أمنية إقليمية واسعة جداً، تضم التعاون مع مصر والأردن والسعودية وشركائنا في دول الخليج... وهدفي هو تعزيز شراكتنا في هذه المنطقة لمواجهة التهديدات المشتركة وردع أعدائنا".

وتحدث التقرير عن: "تشكيل هيكلية أمنية إقليمية تهدف إلى ردع وهزيمة التهديدات، وإنشاء تعاون عسكري وتكنولوجي واستخباراتي، ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء تدريبات مشتركة على مستوى القادة العسكريين، وإنشاء بؤر تعاون وثيق في مختلف أنحاء الشرق الأوسط والخليج من أجل هزيمة إيران، وهو ما يتطلب عمليات تنسيق وتدريب مشترك، الأمر الذي يستوجب تبادل معلومات إستراتيجية وتكتيكية".

ورأى التقرير أنه إذا ضُمَّ كلام ماتيس إلى المواقف الأخيرة للمسؤولين الإسرائيليين، فإن القرائن تؤكد وجود تعاون فعلي إقليمي ما بين إسرائيل ودول "الناتو الشرق أوسطي" المقترحة، حيث تحدث مراقبون عن رغبة الرئيس الأمريكي "ترامب" في تشكيل تحالف مع الدول العربية لمواجهة تنظيم "داعش"، وذلك من خلال: "جمع قدرات الدفاع الجوي لمختلف دول التحالف، وتنسيق عمل الرادارات ومنصات الإطلاق في نسيج واحد قدر الإمكان، لمواجهة الصواريخ الإيرانية". وباعتبار أن الولايات المتحدة شريكة في تطوير منظومات الدفاع الجوي الإسرائيلي، وهي من باع الدول الأخرى في الحلف منظومات دفاع جوية، فيمكنها أن تقوم بعملية الجمع بين القدرات العسكرية المتوفرة لدى إسرائيل وهذه الدول، وإنشاء جهاز إشراف وسيطرة مشترك متعدد الأذرع، وتعزيز منظومات القتال المشتركة في ميدان المعركة.

ج-المنظومة الأوروبية

طرحت رئيسة الحكومة البريطانية تيريزا ماي خطة لتقديم الدعم المالي والخبرات للدول المجاورة لسوريا لتمكينها من التعامل مع "المقاتلين الأجانب" في صفوف تنظيم داعش الذين يحاولون العودة إلى بلدانهم.

وطرحت ماي خطة أمام "قمة مجموعة السبع" يمكن في إطارها اعتقال الجهاديين البريطانيين الهاربين من سوريا ومحاكمتهم في بلدان مثل العراق وتركيا، حيث يوجد نحو 1000 مواطن بريطاني في مناطق تنظيم "داعش" تلقوا تدريباً متقدماً على العمليات الخاصة وتقنيات صنع القنابل.

وتهدف خطة ماي إلى تحسين تبادل المعلومات الاستخباراتية وجمع الأدلة وتعزيز عمليات الشرطة والعمليات القانونية في البلاد، وتعزيز دور شركات الإنترنت في التصدي

لنشر المواد المتطرفة على الشبكة العنكبوتية، مؤكدةً أن شركات الانترنت تتحمل مسؤولية اجتماعية، وعليها الانخراط بصورة أكبر لإزالة الدعاية الجهادية والكتيبات والاشربة المصورة التي تشرح كيفية تصنيع قنابل بدائية، وتتضمن خطة ماي دفع هذه الشركات لتطوير أدوات تتولى تلقائياً رصد المحتويات المتطرفة وإزالتها وتحديد أصحابها وإبلاغ السلطات عنهم.

يأتي ذلك بالتزامن مع أنباء عن قيام أجهزة استخبارات غربية بمراجعة أساليبها التقليدية في المراقبة والتتبع وتقييم المخاطر التي انتهجتها طويلاً في مواجهة الجماعات الإرهابية، حيث أطلق جهاز الاستخبارات الداخلي في بريطانيا "إم آي 5" تحقيقاً داخلياً موسعاً في طرق التعامل مع البلاغات عن إرهابيين محتملين، وذلك وسط أنباء عن عدم توفر الموارد الكافية لدى أجهزة الأمن الغربية للتعامل مع التزايد المطرد في أعداد الجهاديين المحتملين.

وفي ألمانيا دعا هانز-جورج ماسن رئيس المكتب الاتحادي لحماية الدستور (الاستخبارات الداخلية بألمانيا) إلى توسيع نطاق صلاحيات الأجهزة الأمنية الألمانية وإدخال هياكل جديدة بها في ظل التهديد الناتج عن الإرهاب، وتعمل الاستخبارات الألمانية والبريطانية عن كثب من أجل تحديد ما إذا كان سلمان العبيدي قد التقى أشخاصاً في ألمانيا قبل تنفيذ العملية الانتحارية في مانشستر.

وحذر رئيس الاستخبارات الداخلية بألمانيا من أن الخطر الناتج عن إمكانية حدوث هجمات من جانب "إسلاميين متطرفين" لا يزال مرتفعاً، ولا يزال يميل إلى الزيادة، موضحاً أنه ليس هناك أي إشارات على أن التهديد يتراجع.

ومن جانبها؛ تعمل فرنسا على برنامج يتيح لها الاستفادة من القوات العراقية لمطاردة الجهاديين الفرنسيين الموجودين في الموصل معقل تنظيم "داعش" في العراق، وقتلهم، حيث سلمت القوات الفرنسية الخاصة للأجهزة العراقية لمكافحة الإرهاب قائمة بنحو 27 اسماً مع صور لخمسة منهم، وذلك بهدف منع الفرنسيين أو ناطقين بالفرنسية خصوصاً البلجيكيين من العودة إلى بلدانهم لتنفيذ اعتداءات إرهابية.

وتشير المصادر إلى أن نحو أربعين عنصراً من القوات الفرنسية الخاصة يحاولون تحديد مواقع هؤلاء الجهاديين بواسطة طائرات من دون طيار للمراقبة والتنصت على اتصالات لاسلكية، ويتم جمع معلومات استخباراتية عنهم في الأحياء التي تم استعادتها من تنظيم "داعش"، ومداهمة منازل هجرها الجهاديون بحثاً عن أدلة.

في هذه الأثناء؛ يعمل الرئيس الفرنسي الجديد إيمانويل ماكرون على إنشاء أرضية دولية مشتركة لمعالجة الأزمة السورية وتنسيق عمليات الحرب على الإرهاب، كما تعمل حكومته على إعداد خطط أمنية. وتتحدث مصادر أمنية مطلعة عن خضوع مجندين أمنيين فرنسيين لتدريبات مكثفة في مركز لتأهيل "الجواسيس" في ستراسبورغ، حيث يخضعون لدورات في اللغة العربية مدتها 24 شهراً تمهيداً لإرسالهم إلى مناطق في فرنسا وفي الشرق الأوسط بهدف: "التنصت على العدو" واختراق معلوماته، ويتلقون في الوقت نفسه دورات مكثفة في مجال فك الرسائل المشفرة، ورصد الاتصالات والمساعدة في تحديد الأهداف وإحباط الكمائن والتحذير من الاعتداءات المحتملة.

وفي الوقت الذي يشرف فيه مستشارون عسكريون أمريكيون على العمليات العسكرية في الرقة؛ تعمل العديد من الأجزاء الأمنية الغربية على ترتيب مرحلة ما بعد سقوط تنظيم "داعش"، حيث أعلنت وزارة الدفاع الإيطالية (12 يوليو 2017) جاهزيتها لتولي مهمة الحفاظ على الاستقرار في مدينة الرقة في حال توفر "ظروف سياسية معينة"، إضافة إلى القيام بمهمة مماثلة في الموصل العراقية.

وأوضحت وزيرة الدفاع الإيطالية روبرتا بينوتي أن روما ستساعد في استعادة الاستقرار بالموصل، بما في ذلك تولي عمليات تدريب الوحدات العسكرية التي حررت المدينة من أيدي التنظيم، تمهيداً لتحويلها إلى أجهزة أمنية نظامية، مضيفة: "نحن مستعدون للقيام بالمهمة نفسها في الرقة بعد توفر ظروف سياسية معينة في سوريا"، مؤكدةً أن "هناك تفويضاً آمياً لمحاربة الإرهاب في سوريا، لكن الوضع السياسي هناك أصعب بكثير".

في هذه الأثناء تبذل الاستخبارات البريطانية جهوداً حثيثة لتقريب وجهات النظر بين "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي وشخصيات وتيارات من المعارضة السورية، وذلك بهدف التوصل إلى تفاهات حول إدارة المناطق المشتركة بين العرب والأكراد.

وتشير المصادر إلى أن جهاز الاستخبارات البريطاني يعمل مع الجانب الأمريكي على مشروع التقارب العربي-الكردي في سوريا، وبالتحديد التقارب مع حزب الاتحاد الديمقراطي والقوى المؤيدة له، وقد تم ترتيب لقاءات "سرية" بين شخصيات كردية وأخرى معارضة في أوروبا حضرها صالح مسلم، لكن جميع الأطراف حرصت على عدم الكشف عن أسمائها.

وتسود مشاعر الإحباط في الأروقة الأمنية الغربية من الإخفاقات المتتالية وضعف التنسيق بين هذه الأجهزة في تتبع مصير قادة تنظيم "داعش" وعناصره، حيث لا يزال مصير أميره أبو بكر البغدادي مجهولاً، ويخضع لتكهنات وجدليات متناقضة تشمل مصير نحو 3000 مقاتل من التنظيم غادروا دير الزور، ونحو 3000 مقاتل آخرين منتشرين في القائم والحويجة دون إمكانية تحديد أماكن تواجدهم، في حين تقدر مصادر الاستخبارات الأمريكية وجود ألفي مقاتل في مناطق مختلفة من سوريا، ونحو ثمانية آلاف لا يمكن تحديد مواقع انتشارهم، يعتقد أنهم تغلغلوا في صفوف المدنيين.

وتشير محصلة الإخفاقات الأمنية الغربية إلى أن نحو 30 ألف مقاتل من تنظيم "داعش" في سوريا والعراق قد اختفوا، ولا يمكن معرفة أماكن تواجدهم، ويأتي ذلك نتيجة إدراك التنظيم أنه لن يتمكن من المواجهة العسكرية، ولذلك فقد وجه عناصره للتغلغل في صفوف اللاجئين والسعي إلى الانتشار وإعادة التجمع في مناطق تم تحديدها سلفاً.

ولتعزيز قدراتها الأمنية، ومعالجة إخفاقاتها العملياتية؛ أبرمت وزارة الدفاع الأمريكية عقداً مع شركة (Six3 Intelligence Solutions) الاستخباراتية لدعم قواتها الخاصة العاملة داخل الأراضي السورية، حيث تتخصص الشركة في مجالي خدمات الأمن والقياسات الحيوية، وهي شركة فرعية لمجموعة (CACI International Inc) التي تعتبر من أكبر الشركات الأمنية والدفاعية الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اشترت (Six3) عام 2013 بقيمة 820 مليون دولار.

وكشفت مصادر البنتاغون أن الشركة ستقدم خدمات استخباراتية انطلاقاً من الأراضي الألمانية والإيطالية والسورية لدعم عمليات القوات الأمريكية الخاصة في سوريا.

وكان موقع "بلومبيرغ" قد نشر معلومات حصرية حول اعتماد القوات الخاصة الأمريكية في سوريا على المعلومات الاستخباراتية التي تجمعها قوى محلية، وعلى تأسيس علاقات مع المجتمعات المحلية بهدف تحديد أهداف الغارات الجوية ضد تنظيم "داعش". وقد شهدت العمليات الاستخباراتية تطوراً نوعياً في شهري أكتوبر ونوفمبر 2017، حيث تم تشكيل قوات خاصة نسائية لملاحقة خلايا تنظيم "داعش" في الرقة.

وكشفت مصادر بريطانية عن وجود فريق من الخبراء مؤلف من عناصر نسائية ينفذ عمليات ميدانية لتعقب عناصر التنظيم في الرقة تحت إشراف القوات الأمريكية، التي

تشن عمليات استخباراتية لتعقب عناصر التنظيم المختبئين في مناطق مختلفة من المحافظة، ويعتقد أنهم يعدون العدة للبدء في شن حرب عصابات.

وأوضحت المصادر أن الفرقة الخاصة تتكون من 300 عنصر نسائية من القوات الجوية الخاصة، ويتحدث بعضهم اللهجات المحلية بطلاقة، حيث تلقوا تدريبات نوعية لتعقب عناصر التنظيم كما يتم تزويدهم بمعلومات استخباراتية يتم جمعها من وجهاء القرى والسكان المحليين. ووفقاً لصحيفة "ديلي ميل" البريطانية، فإن عناصر الفرقة يرتدون ملابس محلية، ويسهمون في إنشاء مراكز أمنية متقدمة.

صراع المنظومات الأمنية في سوريا

يبدو أن ازدحام المنظومات الاستخباراتية في سوريا قد أدى إلى اندلاع صراعات متعددة الاتجاهات؛ حيث تعمل وكالات الاستخبارات الأمريكية على تعزيز قدراتها في مراقبة المؤسسات الروسية وبرامج مكافحة الإرهاب المتعلقة بها، فيما وُصف بأنه أكبر نشاط تجسسي أمريكي ضد روسيا منذ الحرب الباردة.

ويرى خبراء أمريكيون أن تنامي عمليات التجسس الأمريكية ضد أهداف روسية يمثل أكبر عملية تحول في مجال التجسس وتوفير الإمكانيات اللازمة لها، نظراً لوجود اعتقاد بإمكانية الربط بينها وبين المهددات الإرهابية في منطقتي الشرق الأوسط ووسط آسيا.

وأكد التقرير أن الولايات المتحدة لم تخصص منذ انهيار الاتحاد السوفيتي سوى 10 بالمائة من قدراتها نحو مراقبة روسيا، لكن الأوضاع بدأت تتغير حيث يقوم مكتب الأمن القومي الأمريكي (Office of the Director of National Intelligence) بعملية تحول كبرى لم تشهد مثيلاً منذ عام 1991، مما يعكس تحول اهتمام البيت الأبيض تجاه المخاطر الجديدة القادمة روسيا، مؤكداً أن الفترة القادمة ستشهد توظيف المزيد من العملاء لصالح وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (CIA) وتوفير المزيد من القدرات لأنشطة مكافحة التجسس الموجهة ومراقبة الاتصالات الروسية من قبل وكالة الأمن الوطني (National Security Agency) والمزيد من المراقبة عبر الأقمار الصناعية من قبل جهاز الاستطلاع الوطني (National Reconnaissance Office).

وتخشى مصادر عسكرية أمريكية من الجهود التي تبذلها موسكو لإنشاء شبكة من القواعد الجوية في إيران والعراق وسوريا لمنافسة النفوذ الأمريكي في المنطقة، لكن مصادر أمنية نهت إلى أن هذه التوجهات الأمريكية لمراقبة التمدد الروسي تواجه عقبات كثيرة؛ أبرزها التكلفة الباهظة، والوقت الذي ستتطلبه عملية بناء القدرات التقنية وآليات مراقبة النشاط الروسي عبر العالم، فضلاً عن عدم وجود الرغبة لدى المسؤولين الأمريكيين بالعودة إلى حقبة الحرب الباردة مع موسكو.

وتعتقد الاستخبارات الروسية أن مقتل قائد اللواء الخامس الفريق فاليري أسابوف (24 سبتمبر) على تخوم مدينة دير الزور، وبرفقتة عدد من الضباط قد نتج عن قيام الولايات المتحدة بتسريب إحداثيات موقع الجنرال. وتُحقق الاستخبارات الروسية (GRU) في ادعاءات قيام كيان عسكري غير محدد في شرق سوريا بالتواصل مع قادة تنظيم "داعش" في محافظة ديرالزور وتسليمهم إحداثيات موقع القيادة الروسية في تلك المنطقة، إذ إنه لا يمكن لأي كيان عسكري أن يكتشف الموقع إلا في حال امتلاكه تقنيات متطورة لا يمكن توفرها إلا لدى القوات الجوية والقوات الخاصة الأمريكية.

ومما يسهم في تعقيد مشهد الصراع الاستخباراتي؛ أكد موقع "إنتل نيوز" الأمني أن التحقيقات الجارية مع المعتقلين من تنظيم "داعش" قد كشفت عن وجود جهاز استخبارات خاص بتنظيم "داعش" يعمل على زرع خلايا نائمة في مختلف الدول الآسيوية والأوروبية، وقد نجح هذا الجهاز بالفعل في توظيف المئات من أتباعه في تلك الدول حتى الآن.

وتعمل أجهزة استخبارات أمريكية وفرنسية وألمانية وبلجيكية ونمساوية على إعداد تقارير مفصلة حول أنشطة هذا الجهاز من خلال التحقيقات التي تم إجراؤها مع أعضاء التنظيم الذين تم القبض عليهم، وكذلك من خلال المقابلات مع العناصر التي انشقت عن التنظيم.

وكشفت التحقيقات أن الجهاز المتخصص بتصدير الإرهاب إلى الخارج مؤلف من فرعين هما: القوات الداخلية، والعمليات الخارجية التي تتكون من شبكة متعددة المستويات تتمتع بصلاحيّة مطلقة في التخطيط لهجمات إرهابية في مناطق مختلفة من العالم، ويندرج ضمن الجهاز عدد من الأجهزة الأخرى بما في ذلك جهاز استخبارات للشؤون

الاوروبية، وجهاز استخبارات للشؤون الآسيوية، إضافة إلى جهاز استخبارات للشؤون العربية.

ووفقاً للتحقيقات؛ فإن الوحدة تتمتع بتفويض مطلق لتجنيد وإعادة توجيه عناصر من كافة وحدات التنظيم، من الوافدين الجدد إلى المُقاتلين المحنكين، ومن القوات الخاصة إلى وحدات النخبة. وتُظهر سجلات الاستجواب أنه يتم اختيار العناصر حسب الجنسية وجمعهم حسب اللغة المُشتركة بينهم ضمن وحدات صغيرة منفصلة، يلتقي أعضاؤها فقط عشية مغادرتهم إلى بلادهم.

واستناداً إلى أقوال المُقاتلين المُعتقلين، فقد كان لهذا الجهاز دور أساسي في عمليات التنظيم الإرهابية في باريس وبروكسل، كما اشارت التحقيقات إلى أن عناصر الجهاز تم إرسالهم إلى النمسا وألمانيا وإسبانيا ولبنان وتونس وبنغلادش وإندونيسيا وماليزيا، حيث يتم استقطاب المسلمين الجدد، و"الرجال النظيفين" أي أصحاب السجلات النظيفة القادرين على أن يكونوا صلة الوصل بين الراغبين في تنفيذ العمليات الإرهابية مع العملاء الذين يمدونهم بالتعليمات اللازمة.

وأشار مسؤول في الاستخبارات الأميركية، إلى أن التنظيم أرسل مئات من عناصره إلى الدول الأوروبية مع وجود مئات منهم في تركيا فقط، مؤكداً أن الجهاز يعاني من نقص في العملاء في كل من بريطانيا وألمانيا، لكنه يمتلك عدداً كبيراً من المتطوعين في فرنسا، وقد نجح في تجنيد العشرات من الأمريكيين والكنديين لتنفيذ عمليات إرهابية.

وأظهرت سجلات وكالات الاستخبارات الفرنسية والنمساوية والبلجيكية أن 28 عنصراً على الأقل، تم تجنيدهم من قبل جهاز استخبارات "داعش"، ونجحوا في الانتشار في بلدان خارج الأراضي الأساسية للتنظيم الذي يسعى لكسب عناصر جدد ممن انفصلوا عن تنظيم "القاعدة"، وتتم عمليات التجنيد من خلال ترتيب إجراءات قضاء عطله في جنوب تركيا، بما في ذلك حجز رحلة العودة ودفع مصاريف عطله في أحد المنتجعات البحرية، ليتم تهريبهم لاحقاً إلى سوريا من أجل التدريب المكثف الذي يمتد على عشر مراحل، بحيث لا يلفت غيابهم أنظار أجهزة الاستخبارات الغربية، وتضم معسكرات التدريب في سوريا: مغاربة ومصريين واندونيسيين وكنديين وبلجيكين، ويتولى قادة "جيش الخلافة" مسؤولية اختيار المتطوعين الأجانب الذين يتم تدريبهم وإرسالهم إلى بلادهم لتنفيذ الهجمات شريطة أن يكونوا غير متزوجين.